



المؤتمر الدولي
حول موضوع
"التمويل الأخضر الشمولي"

الكلمة الافتتاحية للسيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

30 أكتوبر 2019

حضرات السيدات والسادة،

أيها الحضور الكريم،

أصدقائي وزملائي الأعزاء،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم اليوم في الرباط بمناسبة انعقاد المؤتمر الذي ننظمه بشراكة مع التحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، حول موضوع التمويل الأخضر.

في البداية، أود أن أعبر عن امتناني لكل من التحالف من أجل الشمول المالي وشبكة البنوك المركزية والجهات الإشرافية من أجل تخضير النظام المالي (NGFS) لمساهمتهما القيمة في تنظيم هذا الحدث بالمغرب.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع المشاركين والمتدخلين الذين تحملوا عناء السفر لمشاركتنا هذا الحدث، فلکم يُسعدني أن أرى كافة القارات ممثلة في هذا المؤتمر من خلال ما يقارب الأربعين بلدا.

وللاشارة، فقد سبق انعقاد هذا المؤتمر تنظيم ندوة موجهة لأعضاء التحالف من أجل الشمول المالي حول موضوع التمويل الأخضر الشمولي. وقد استفاد من هذه الندوة، التي دامت يومين، حوالي خمسين مشاركا.

ويندرج لقاءنا اليوم ضمن فعاليات احتفال بنك المغرب بالذكرى الستين لتأسيسه، كما يأتي على بعد أسابيع قليلة من انعقاد المؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي ستحتضنه الشيلي هذه السنة.

في تقرير صدر مؤخرا حول "تمويل التنمية المستدامة"، أكدت منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية أخرى على ضرورة الاستعجال بمواءمة الأنظمة المالية الوطنية والدولية مع تحديات التنمية المستدامة، حتى يتسنى الوفاء بالالتزامات المتخذة لمواجهة تغير المناخ والقضاء على الفقر في أفق سنة 2030.

ووعيا منه بالتحديات التي يفرضها تغير المناخ والمزايا التي يوفرها الشمول المالي، باعتباره عاملا لتحقيق النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فقد التحق التحالف من أجل الشمول المالي بالمنظمات الدولية وأدرج هذه القضية ضمن التوجهات الكبرى لشبكتة.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر مؤتمرنا اليوم نقطة تتقاطع فيها قضيتان من أكثر القضايا إلحاحا في البلدان الصاعدة والنامية، ألا وهما الشمول المالي وتغير المناخ.

لقد أصبح الاحتباس الحراري ظاهرة حاسمة وغير مسبوقة، كما بات من المُسلّم به اليوم أن كوكبنا وأنظمتها البيئية ستعرض لعواقب وخيمة إذا لم يتم اتخاذ تدابير سريعة لاحتواء هذه الظاهرة في مستوى أدنى من الحد المتفق عليه في إطار اتفاق باريس.

ومن المُسلّم به أيضا أن الاحتباس الحراري بات يهدد بشكل أكبر السكان الذين يعانون أصلا من الفقر، ومن الولوج المحدود للماء والكهرباء ومن الإقصاء المالي.

ويتخذ هذا التهديد أبعادا كبرى على مستوى القارة الإفريقية، كونها الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ وكون نسب الشمول المالي بها من بين الأدنى على مستوى العالم بمعدل يصل إلى حوالي 40%، حسب مؤشر تعميم الخدمات المالية في العالم (Global Findex) الصادر مؤخرا.

حضرات السيدات والسادة،

إن استيعاب وقياس المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، سواء كانت مادية، ناجمة عن ظواهر مناخية شديدة، أو انتقالية، ناتجة عن التحول نحو نماذج اقتصادية تعتمد خفض انبعاثات الكربون، لأمر شديد التعقيد.

ومما يزيد من حدة هذا التعقيد غياب لغة أو تصنيف علمي مشترك يمكن من التمييز بين الأصول الخضراء والبنّية، وكذا عدم توفر معطيات دقيقة بما يكفي وأدوات ملائمة لتقييم هذه المخاطر. لذلك، يصبح من الصعب إدراك حجم هذه الأخيرة وتأثيرها على القطاع المالي، بالرغم من تأكد طبيعتها.

وللإحاطة بمسألة تغير المناخ، من منظورنا كبنك مركزي و سلطة إشرافية، يتعين علينا فهم التغيرات البنّوية التي قد تؤثر على النظام المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام، والتي من

شأنها أن تُسائل أداءنا لمهامنا الرئيسية، سواء في مجال استقرار الأسعار أو الاستقرار المالي أو الشمول المالي.

وبالتالي، فقد أصبح لزاما علينا دعم قدراتنا في هذا المجال وتعزيز فرص التعاون وتقاسم الخبرات والمعارف على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

في هذا الصدد، أود أن أشيد بالمبادرة التي قامت بها ثمانية بنوك مركزية، على هامش انعقاد "قمة كوكب واحد" بباريس في دجنبر 2017، حيث أسست "شبكة البنوك المركزية والمشرفين لتخضير النظام المالي" (NGFS).

تهدف هذه الشبكة، التي أنشئت لتكون منصة للتبادل بين النظراء على الصعيد الدولي، والتي كان بنك المغرب من أوائل المنضمين إليها، إلى تيسير مساهمة القطاع المالي في تحقيق أهداف اتفاقية باريس، وإلى دعم المجتمع المالي لإرساء ممارسات ملائمة في تدبير المخاطر المتعلقة بالمناخ والبيئة.

ومع تنامي وعي السلطات المالية بمدى استعجالية الأمر، تسارعت دينامية الانضمام إلى هذه الشبكة، ليصل عدد المنخرطين بها اليوم إلى 46 عضواً ملتزمين طوعاً بدعم ومواكبة التمويل الأخضر. إلى جانب ذلك، استطاعت هذه المبادرة جذب اهتمام الهيئات الدولية لوضع المعايير، لاسيما لجنة بازل التي التحقت بها مؤخراً، وغيرها من الجهات التي أبدت استعدادها لتحذو حذوها.

وقد اغتتم بنك المغرب هذه الفرصة لتحفيز الحوار مع السلطات العمومية والهيئات التنظيمية الأخرى على المستوى الوطني وكذا مع نظرائه على المستوى الأفريقي بغية إرساء معالم تعاون فعال في مجال التمويل الأخضر وتعزيز القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ.

ومما يسعدني أيضا أن بعض البنوك المركزية الإفريقية التي تواصلنا معها قد أبدت استعدادها للسير على نفس الخطى، كما أننا نعلق آمالنا على فروع المجموعات البنكية المغربية التي نعتزم إنشاءها في 27 دولة إفريقية حتى يتسنى لنا وضع سياسات مالية خضراء متقاربة على المستوى القاري.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كانت مبادرات تخضير المنظومة المالية في المغرب فردية ومبعثرة في البداية، إلى أن تم توحيدها باعتماد خارطة طريق وطنية عرفت إشراك مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع العام والخاص، وذلك قبل ثلاث سنوات، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP22) الذي انعقد بمراكش.

ومن الإنجازات الرئيسية التي أعقبت هذا الإجراء، أذكر على سبيل المثال:

- تقديم القطاع البنكي لبعض عروض التمويل الأخضر، تستند معظمها إلى خطوط تمويل ثنائية ومتعددة الأطراف،
- إصدار السندات الخضراء الأولى، و
- قيام بورصة الدار البيضاء باعتماد مؤشر مرجعي لقياس أداء أسهم المقاولات من حيث المسؤولية على المستوى البيئي والاجتماعي والحكامة الجيدة.

ولتسريع إدراج القطاع البنكي للرهانات المناخية في اعتباراته، يعمل بنك المغرب حاليا على إعداد تعليمة تحدد انتظاراته في هذا المجال بصفته سلطة تنظيمية. كما يستعد، إلى جانب شركائه المعنيين، لإطلاق دراسة وطنية حول المخاطر المناخية بالمغرب بمساعدة خبراء دوليين.

ومع ذلك، فإن الطريق لا يزال طويلا أمامنا قبل تحقيق تقدم ملموس في مجال الانتقال نحو اقتصاد أكثر متانة ومنخفض الكربون.

فقد اعتمد المغرب هذه السنة المخطط الوطني للمناخ في أفق سنة 2030، الذي يهدف إلى تكييف القطاعات الأكثر عرضة للتغير المناخي، وهي الماء والفلاحة والصيد البحري، وكذا إلى تقليص الغازات الدفيئة المنبعثة من قطاعات إنتاج الكهرباء، والنقل والفلاحة.

إلا أن تنفيذ هذا المخطط يتطلب استثمارات ضخمة تستوجب تقاسم التمويلات والمخاطر بين القطاعين العام والخاص والجهات المانحة الوطنية والدولية. كما يستدعي، إضافة إلى اللجوء إلى ميزانية الدولة، إرساء منظومة ضريبية مناسبة، ومنتجات للضمان، وأدوات تمويلية مبتكرة مثل الصناديق الخضراء والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح السعي نحو تمويل أخضر وشمولي أمر بديهيا تماما، إن لم نقل وجوديا.

وعيا بذلك، قام أعضاء التحالف من أجل الشمول المالي بإبرام اتفاقية حول الشمول المالي، والتغيرات المناخية والتمويل الأخضر سنة 2017 بشرم الشيخ، تمت ترجمتها إلى مخطط عمل في السنة الموالية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أنقاسم معكم بعض المبادرات التي اتخذها المغرب والتي جمعت بين التمويل الأخضر والشمول المالي. هذه المبادرات التي تدخل في إطار سياسة كلية للشمول المالي يقودها بنك المغرب منذ حوالي خمسة عشر سنة، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

فقد أفضت هذه السياسة عن تطوير منتجات مالية ملائمة، وتعزيز نقط الولوج إلى الخدمات المالية، ووضع بنيات تحتية للاستعلام المالي، وتحسين العلاقة بين البنوك وزبائننا والنهوض بالثقافة المالية لفائدة الساكنة المستهدفة.

وفي هذا السياق، ساهم انطلاق كل من البنوك التشاركية المطابقة للشريعة والأداء عبر الهاتف النقال، مؤخرا، في إغناء العروض الخاصة بالمنتجات، مما من شأنه أن يساهم في إدماج فئة سكانية محرومة من هذه الخدمات، أو غير مستفيدة منها بالشكل الكافي.

ومن أجل تعزيز وزيادة توحيد الجهودات المبذولة في هذا المجال، تم استكمال واعتماد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في بداية سنة 2019. وتتص هذه الاستراتيجية على تسريع تنفيذ العديد من الإصلاحات المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية، والمالية الصغرى، والتأمين الشمولي والتمويل التعاوني والتي تستهدف بالأساس الشباب، والنساء وسكان القرى.

وقد كان من الطبيعي أن تثمر هذه الاستراتيجية عن تطوير حلول مالية أولى ذات بعد أخضر لفائدة الفلاحين الصغار والمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

ومن أبرز هذه الحلول توفير عرض تمويلي بدعم من الدولة، لفائدة المزارعين الصغار والمتوسطين، غير المستفيدين من القروض البنكية بسبب هشاشتهم الاقتصادية. ومن بين الأهداف التي يرمي إليها هذا العرض تمكين هذه الشريحة الاجتماعية، التي تمثل 70% من النسيج الفلاحي المغربي، من اعتماد ممارسات زراعية قادرة على الصمود أمام التغير المناخي.

كما تم إحداث عرض للتأمين من أجل تغطية الخسائر التي يتكبدها المزارعون نتيجة الكوارث المرتبطة بالمناخ. وعلى نطاق أوسع، يجري حاليا تفعيل صندوق تضامن خاص لتعويض ضحايا الكوارث الطبيعية، الذي سيتم دعمه من الدولة وبرسوم شبه ضريبية مخصصة.

على مستوى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، قامت المؤسسة العمومية المكلفة بضمان القروض، مؤخرا، بإدراج البعد البيئي في عرضها عن طريق تبني نظام تحفيزي يرمي إلى تحسين شروط تدخلها في القروض الموجهة للشركات العاملة في مجال الاقتصاد الأخضر، كما قامت بإرساء عرض للتمويل يستهدف المشاريع الخضراء.

إلا أن هذه المبادرات، التي لا تزال محدودة النطاق، تستدعي دعمها واستكمالها بآليات أخرى من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة.

في هذا الصدد، يلعب التمويل الأصغر دورا حاسما في توجيه زبناء المقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جدا نحو مشاريع متينة وفي تمويلها.

في هذا السياق، يوفر التعامل الرقمي هو الآخر فرصة لتسريع الشمول المالي بتكلفة منخفضة، مما سيساعد السكان على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ. ومع ذلك، وجب الحرص على ضمان استمداد البنيات التحتية الأساسية للطاقة التي تحتاجها من مصادر نظيفة.

ولا يفوتني هنا أيضا أن أؤكد على أهمية تعزيز وتوسيع نطاق التربية المالية لزيادة الوعي على نطاق أوسع وتشجيع السلوك المسؤول القادر على الصمود أمام التحديات المناخية والبيئية وكذا أمام التحديات التي يفرضها الشمول المالي.

إدراكا منه لهذه الضرورة الحتمية، عمل بنك المغرب سنة 2013 على إنشاء المؤسسة المغربية للثقافة المالية، التي أطلقت مخططها الاستراتيجي الثاني، والتي باتت مطالبة بالمساهمة في تحقيق هذا المبتغى بشكل فعال عن طريق تدريب المدربين.

حضرات السيدات والسادة،

بالقاء نظرة على برنامج هذا المؤتمر، يتضح أنه سيفتح المجال لا محالة أمام الحضور لتبادل الخبرات على نطاق واسع.

ومما لا شك فيه أن تدخلات المحاضرين الرفيعي المستوى ستُسهم في تسليط الضوء على التحديات التي تفرض نفسها وفي إثراء النقاش وتقديم الأجوبة المناسبة.

وإذ أشكركم على حضوركم لهذا المؤتمر، الذي سيكلل قطعا بالنجاح، أتمنى لكم جميعا مقاما سعيدا في بلدنا.